

جدار الفصل العنصري و"الاستيطان السياحي" في المخططات المستقبلية الصهيونية لتهويد القدس*

جمال جمعة**

مخطط القدس اليهودية الكبرى.
خطة الانفصال أحادية الجانب من الضفة والقطاع.

هدف الخطة هو الحفاظ على التفوق اليهودي في فلسطين التاريخية بنسبة ٧٠٪ يهود، و ٣٠٪ غير يهود"، عدا عن تفوقهم في القطاع الاقتصادي والسياسي والتعليمي والخدماتي وغير ذلك من القطاعات. فعلى سبيل المثال، سيتم خفض نسبة الفلسطينيين في الجليل من ٥٢٪ حالياً إلى ٣٨٪، وفي القدس من ٣٢٪ في عام ٢٠٠٥ إلى ٨٪ في ٢٠٢٥، عدا عن مضاعفة عدد اليهود في النقب وتدمير مناطق الضفة والقطاع، بحيث يلجأ سكانها إلى ما يسمى بـ "الهجرة الطوعية". كل خطة من هذه الخطط قامت بتغطية جوانب عدة لها علاقة بالمجتمع الفلسطيني ووضعها الحالي، وبعض الآليات الممكنة إتباعها لإنجاح عملية التهويد. فعلى سبيل المثال، في القدس، كان الحديث عن مخطط إسرائيل ٢٠٢٠ الخاص ببلدية الاحتلال، كذلك خطط توسع استيطانية جديدة قديمة، إضافة إلى الجدار حول القدس، خطط تنمية القدس الصهيوني، خطة تنشيط العلامات التجارية الأجنبية في القدس والمنفذ من خلال البلدية، خطط الاستيطان السياحي، خطط أخرى لها علاقة بالتعليم والصحة والخدمات والاقتصاد وغيرها. كل هذه الخطط وضعت لتتكامل مع بعضها البعض لتحقيق غايتين أساسيتين: الأولى، تهويد القدس بزيادة حجم الوجود اليهودي الدائم والمؤقت فيها، وإضفاء الصبغة اليهودية عليها. والثاني، زيادة نسبة اليهود العلمانيين مقابل المتدينين في القدس، مما يخفض من كاهل التزامات دولة الاحتلال وبلديتها تجاه هؤلاء اليهود المتدينين، الذين لا يمارسون أي أعمال تجارية أو وظيفية تعود على الدولة والبلدية بأرباح أو ضرائب. هذه الورقة ستركز على مخطط القدس اليهودية

مع انطلاقة انتفاضة الأقصى في عام ٢٠٠٠، ومن ثم تولي شارون رئاسة الحكومة الإسرائيلية في ٢٠٠١، تداعت الحركة الصهيونية بكل خبراءها ومفكرها وعلمائها في العالم إلى عقد اجتماع في مدينة هرتسليا الإسرائيلية (٢٠٠١)، لندرس مستقبل دولة الاحتلال لغاية عام ٢٠٢٥، من كافة النواحي الديمغرافية والسياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها، وعلى مستويات مختلفة.

كانت نتيجة هذا الاجتماع، أولاً: إقراره كاجتماع سنوي. وثانياً: الطلب من البعثة الصهيونية تقديم أوراق علمية، خلال عام أو عامين على الأكثر لباقي الحضور، توضح الفرص والمخاطر التي ستواجهها دولة الاحتلال في ال ٢٥ عاماً القادمة. في عام ٢٠٠٣، كانت أغلب هذه الأوراق قد قدمت، وكان أهمها موضوع الخطر الديمغرافي الفلسطيني على كل أرض فلسطين التاريخية. حيث أوضحت دراسة أرنون سوفر، أكبر علماء الديمغرافيا الصهيونية، أن عدد "غير اليهود" في كل فلسطين التاريخية وبمعدلات النمو الحالية سيصل إلى ٦٠٪ في ٢٠٢٥، واليهود إلى أقلية تشكل ٤٠٪ فقط من السكان. فور نشر هذه الدراسات بدأت الحكومة الإسرائيلية بتطوير رؤية إستراتيجية تهويدية لها في المنطقة. ومن ثم صياغتها على شكل أربع خطط رئيسية نشرت جميعها في ٢٠٠٥.

الخطط الأربعة هي:

مخطط تطوير الجليل.

مخطط تطوير النقب.

* قدمت هذه الدراسة ضمن فعاليات مؤتمر القدس: تاريخ المستقبل. والذي نظمته مؤسسة الدراسات الفلسطينية. في صيف ٢٠٠٩، في جامعة بيرزيت.

** ناشط في مجال مكافحة الجدار العنصري.

الكبرى من جانبي دور جدار الفصل العنصري في المخطط، والرؤية الإسرائيلية لدور القطاع السياحي في المستوطنات، أو ما سيرفع لاحقاً في الورقة باسم «الاستيطان السياحي». كذلك ستبين الورقة الأسباب والدوافع والآليات التي سيستخدم بها كل منهما، بحيث تكمل جوانب أخرى سيتطرق إليها المؤتمر.

جدار الفصل العنصري حول القدس

أحد أهم جوانب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هي مدينة القدس، بما تمثله من مركز ثقل سياسي وديني واقتصادي واجتماعي. لذلك كانت ومازالت القدس موجودة في جميع المخططات الاحتلالية التهودية الصهيونية من قبل بداية الانتداب البريطاني إلى يومنا الحالي. لكن بعد هزيمة عام ٦٧، اتخذت هذه الخطط والمخططات منحى أكثر تطرفاً وعنفاً باتجاه التطهير العرقي للفلسطينيين المقدسيين، وإحلال اليهود مقابلهم. بداية هذه الخطوات كانت تمييع مفهوم القدس في الوعي الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي، عن طريق إعلان ما يسمى ببلدية القدس ورسم حدود لها حول القدس، عُزل بسببها الكثير من قرى القدس خارج المدينة، وضم أحياء يهودية من القدس الغربية إليها، إضافة إلى بعض الأحياء والقرى الفلسطينية، والكثير من الأراضي الخالية.

قلص هذا الإعلان عن البلدية المساحة الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ من القدس إلى ١٦٪ فقط من مجمل المدينة، مقابل ٨٤٪ للأحياء اليهودية من القدس الغربية. ثم بدأت هذه البلدية بإطلاق مخططات هيكلية للقدس تحدد أماكن البناء والأراضي الخضراء وأراضي الدولة داخل المدينة. بالتالي قلصت هذه المخططات الهيكلية المساحة الممنوحة للبناء الفلسطيني ب ١٤٪ فقط من أراضي القدس البالغ مساحتها ١٢٣ كم^٢.

في المرحلة الثانية، أطلق العديد من المخططات الاستيطانية بالقدس وحولها، وكثفت هذه الخطط بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ٩٢ وما لحقه من استجلاب ملايين اليهود الروس إلى البلاد، وتوطين أعداد كبيرة منهم في مستوطنات القدس والضفة، حيث أظهرت الدراسات أن قرابة ٥٥٪ من المستوطنين قدموا إلى البلاد بعد ٩٢. وبالتالي بدأ الحديث عن ما يسمى مترو بلتن القدس، لتشمل أراضي تبلغ مساحتها ٨٤٠ كم^٢، أو ما يعادل ١٥٪ من مساحة الضفة الغربية، وتشمل

المدينة بحدود بلدية القدس وبعض المناطق المحيطة بها مستوطنات حول القدس الشرقية والغربية. هذا المصطلح الجديد كان الغرض منه ضم المستوطنات وبنيتها التحتية من شوارع وخدمات إلى منطقة نفوذ بلدية القدس، لتكون الأخيرة هي المشرفة على جميع خطط تهويد المدينة.

رغم كل هذه الخطط والمشاريع منذ عام ٦٧ ولغاية عام ٢٠٠٥، إلا أن نسبة الفلسطينيين في القدس استمرت بالازدياد مقابل الوجود اليهودي في المدينة، حيث ارتفعت من ٣٠٪ تقريباً عام ١٩٩٥، إلى ٣٢٪ عام ٢٠٠٥، إلى ٣٥٪ عام ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن تصل إلى ٤٠٪ عام ٢٠٢٥، وإلى قرابة ٤٨٪ عام ٢٠٥٠، حسب الدراسات الإسرائيلية المختلفة وحسب معدلات النمو الحالية للمدينة، في حالة عدم تدخل مؤسسات الاحتلال الرسمية.

والأسوأ بالنسبة للاحتلال من معدلات النمو أن القرى والمدن الفلسطينية المحيطة بالقدس نمت باتجاه مركز المدينة، وأوجدت نقاط تواصل بين هذه المدن والقرى والأحياء من ناحية ومن ناحية أخرى مع المدينة.

فعلى سبيل المثال، نمت مدن بيت لحم وبيت جالا والخضر، بحيث اتصلت عمرانياً مع بعضها البعض مما تسبب بإيجاد حزام عمراني فلسطيني متواصل جنوب القدس، وفي الوقت نفسه نمت الأحياء الشمالية لهذه المدن باتجاه الشمال، أي باتجاه القدس، مما أوجد تواصلًا عمرانياً فلسطينياً بين القدس وهذه المدن. مثال آخر، قريتا أبوديس والعيزرية، اللتان نمتا

باتجاه بعضهما البعض وبتجاه الحزام الجنوبي الفلسطيني من المثال السابق عن طريق منطقة السواحة جنوب القريتين، و في الوقت نفسه بدأ نموها شمالاً، باتجاه قرية زعيم وحزما، وغرباً باتجاه القدس من خلال الاتصال العمراني مع منطقة الطور ورأس العمود والسواحة الغربية. هذا النمو كاد أن يشكل حزاماً عمرانياً فلسطينياً يحيط بالقدس من الجهة الجنوبية الشرقية، ومتصلاً مع الحزام الجنوبي للمدينة والمتمثل بمدن بيت لحم وبيت جالا والخضر.

في الشمال كان هناك حزام آخر يتشكل من قرى الرام وجبع وكفرعقب وقلنديا وبيربنالا والجيب والجديرة وبيت حنينا البلد، كحزام واحد يحيط بشمال القدس، وينمو باتجاه الجنوب، أي باتجاه مدينة القدس. وحزام شرقي آخر من قرى عنتا وحزما ومخيم شعفاط. كذلك نمت مستوطنات القدس بشكل عشوائي، مقصود حول المدينة، لكنها لم تحقق معدلات نمو عالية، كما كانت دولة الاحتلال تتمنى، وأيضاً بقيت بعيدة عن

مركز المدينة، بمعنى أنها لم تشكل تواصلاً عمرانياً يهودياً مع المدينة، رغم بناء آلاف الكيلومترات من الشوارع الاستيطانية لربط هذه المستوطنات بالمركز. هذه المقدمة عن النمو الفلسطيني والنمو الاستيطاني ومعدلات النمو وشكله، كانت ضرورية لشرح دور الجدار المتوقع وأثره على منطقة القدس.

يمكن حصر آثار هذا الجدار بالنقاط التالية:

هذا الجدار الذي سيبلغ طوله المتوقع ١٨١ كم، سيضم المستوطنات بشكل كامل إلى القدس وبلدية الاحتلال ليشكلان معاً مصطلحاً جديداً وهو القدس اليهودية الكبرى. هذا الضم للمستوطنات سيقلل حجم ما يعرف بالقدس الشرقية أو الأحياء الفلسطينية بالقدس إلى ٥٪ فقط من إجمالي مساحة الأراضي الخاضعة لبلدية القدس والتي ستبلغ مساحتها ٢٧٣ كم^٢ تقريباً. الأثر الثاني المباشر للجدار هو ضم تجمعات استيطانية ثلاثة إلى حدود بلدية القدس. الأولى، تجمع غفعون شمال القدس بمساحة تقدر بـ ١٣ كم^٢ وقرابة ١٢ ألف مستوطن. والثاني، شرق المدينة، ويسمى تجمع معاليه أوديم بمساحة ٦١ كم^٢ و٣٣ ألف مستوطن. والثالث، جنوب غرب المدينة، غرب بيت لحم، ويسمى تجمع عتصيون بمساحة ٧١ كم^٢ وعدد مستوطنين قدر بـ ٤٣ ألف مستوطن. كل ذلك عدا عن المستوطنات والمستوطنين داخل حدود البلدية القديمة، والبالغ عددهم ١٢٣ ألف مستوطن، مما سيزيد تلقائياً ومباشرة عدد اليهود في القدس مقابل الفلسطينيين.

الأثر الثالث المباشر للجدار هو عزل أحياء فلسطينية ضمن حدود بلدية القدس خارج المدينة مثل كفر عقب ومخيم قلنديا والرام ومخيم شعفاط وأجزاء من أحياء أبوديس والعيزرية والسواحة. عدا عن عزل قرى القدس، مثل: قرى شمال غرب القدس وشمال وشرق القدس. مجموع هذه التجمعات سيبلغ ٢٢ تجمعاً فلسطينياً بتعداد سكاني قدر بـ ٢٢٥ ألف فلسطيني، نصفهم تقريباً من حملة هويات القدس، مما سيخفف تلقائياً ومباشرة عدد الفلسطينيين في القدس مقابل اليهود. أدت الثلاث نقاط السابقة إلى إضافة أثر رابع مباشر للجدار، وهو مزيد من التخفيض في مساحة الأراضي المخصصة للبناء الفلسطيني في القدس، مقابل مضاعفة المساحة المخصصة للتوسع الاستيطاني اليهودي في المدينة، عدا عن الإجراءات والسياسات الاحتلالية المختلفة في المدينة لتخفيض هذه النسبة أصلاً، والتي تحدث عنها زملائي.

الأثر المباشر الخامس، هو منع التواصل العمراني بين الأحزمة الفلسطينية التي تم الحديث عنها سابقاً،

لتشكل في المستقبل حزاماً واحداً يحيط بالمدينة، ويعزل المستوطنات المتواجدة حول القدس عن المدينة. فعلى سبيل المثال، إن التواصل بين حزام العيزرية وأبوديس مع حزام عناتا ومخيم شعفاط مع حزام جبع والرام، سيعزل تجمع معاليه أوديم بأكمله عن القدس. بينما حزام الرام بيرنبالا، قرى غرب القدس، يعزل مستوطنات غفعون ومستوطنة عطروت الصناعية ومطار قلنديا عن القدس.

الأثر السادس، هو أثر غير مباشر ويقاس على المدى البعيد، فالجدار أوجد عائقاً مادياً يمنع تواصل القرى والأحياء الفلسطينية مع القدس، لكن الأهم من ذلك هو أن حد إمكانية النمو لهذه التجمعات من ثلاثة جوانب، وسمح لها بالنمو فقط باتجاه واحد، بعيداً عن مركز المدينة. على سبيل المثال، العيزرية وأبوديس حد نموها باتجاه الشمال، أي باتجاه قرية الزعيم وقرية عناتا ومخيم شعفاط، وحد نموها باتجاه الغرب وجنوب غرب، أي باتجاه القدس، وحد نموها باتجاه الجنوب نحو حزام بيت لحم العمراني عن طريق حاجز الكونتيرنر وشارع استيطاني. مثال آخر، تجمع قرى بيرنبالا والجيب والجديرة وبيت حنين البلد، والذي حوَصر بالجدار من جميع الجهات وسمح بمنفذين وحيدين له: الأول، نفق باتجاه رام الله، والثاني، نفق باتجاه قرى غرب القدس. بكلمات أخرى، فرض الجدار مسار نمو جديد على الأحياء الفلسطينية حول القدس باتجاه خارج مركزها، وذلك نمو غير طبيعي، حيث إن القرى والأحياء في جميع دول العالم تنمو باتجاه مركز المدينة الكبيرة القريبة منها. بينما فرض الجدار عائقاً حدد مسار نمو المستوطنات باتجاه مركز القدس أي البلدة القديمة. فالجدار يحد معاليه أوديم من الشمال والشرق والجنوب، ويترك منفذاً وحيداً للمستوطنة باتجاه الغرب، أي القدس، لتنمو، بينما تجمع غفعون أحيط من الشرق والشمال والغرب، وكان المنفذ الوحيد باتجاه الجنوب أي القدس.

كذلك وصادر هذا المسار للجدار الاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية، لضمان نمو هذه المستوطنات. فبغض النظر عن الموقف الدولي سواء مؤيداً أو متغاضياً عن الاستيطان، كما كان الحال أيام إدارة بوش، أو كان يدعي رفضها كما هو الحال في إدارة أوباما حالياً؛ وبغض النظر أيضاً عن إمكانية الاحتلال السياسية أو المالية على بناء أو تجميد المستوطنات، فإن الأراضي قد تم مصادرتها فعلاً بالجدار، ومنع الفلسطينيين من استثمارها بأي طريقة. وللتوضيح، تطالب إدارة أوباما بوقف بناء مشروع ال E-1، وهو مخطط توسيع مستوطنة

معاليه أدوميم، ويؤيده موقف أوروبي وأممي، لكن بناء الجدار في تلك المنطقة صادر بالفعل كل الأراضي المخصصة لهذا المشروع، سواء بني المشروع أم لا. ذلك يعني، قدرة حكومة الاحتلال على إدعاء الموافقة، مؤقتاً، على الطلب الأمريكي الذي لا يذكر الجدار بأي شكل من الأشكال، وفي الوقت نفسه إبقاء السيطرة على جميع الأراضي المخصصة لهذا المشروع، والتي صادرها الجدار، حتى يحين موقف سياسي أمريكي أفضل إسرائيلياً يقبل أو يتغاضى عن التوسع الاستيطاني. إن النقاط الثلاثة السابقة معا ستحقق لمشروع تهويد القدس ميزة، أنه في حال بقي النمو على معدلاته الحالية دون أي تدخل إسرائيلي، وطبعاً ذلك مستحيل، فإن المستقبل القريب سيشهد تغيراً في معدلات النمو لصالح المستوطنين. بمعنى أن الضغط سيزداد على الأحياء الفلسطينية المقلصة بالقدس، مما سيشهد حركة نزوح مقدسية للأجيال القادمة أو الأزواج الشابة الجديدة إلى الأطراف، كما يمكن ملاحظته في منطقة كفرعقب ومخيم قلنديا ومخيم شعفاط، خاصة مع الارتفاع المخيف في أجور الشقق السكنية بالقدس، وضعف الدخل وإمكانات الاستثمار بالقدس، عدا عن إجراءات وسياسات الاحتلال. بالمقابل تم تخصيص آلاف الدونمات للتوسع الاستيطاني حتى غدت مستوطنة، مثل معاليه أدوميم تسيطر على أراض تمثل ضعف مساحة تل أبيب، العاصمة المالية للاحتلال، عدا عن إطلاق مشاريع تشجع الاستيطان، مثل مشروع الاستيطان السياحي، ومشروع العلامات التجارية الدولية، ونقل الإدارات الرئيسية لعدد من المؤسسات الحكومية والرسمية الإسرائيلية إلى القدس وغيرها.

في النهاية فرض الجدار حزاماً من المستوطنات والجدران حول القدس، مما عزلها عن محيطها الفلسطيني وعزل أحيائها داخل القدس، وبالتالي فرض نوعاً من فك الارتباط بين سكان هذه الأحياء وباقي الضفة الغربية أو خارج القدس، وبهذا أوجد نوعاً من فك الارتباط بين هذه المناطق والقدس.

الاستيطان السياحي في القدس

إن المخطط التهويدي في القدس يعتمد بشكل كبير على إيجاد سبل أو وسائل أو طرق، تشجع المستوطنين للقدوم والاستيطان في المدينة والبقاء فيها. ففي السنوات السابقة، ١٩٨٠-٢٠٠٥، غادرها ٣١١ ألف يهودي، في

حين استوطن فيها ٢٠٨ آلاف يهودي. وفي السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣، غادر القدس ٦٣ ألفاً من اليهود، واستوطن فيها ٣٧ ألفاً.

هناك أسباب مختلفة لهذه الهجرة اليهودية العكسية من المدينة، لكن السبب الرئيس، هو النظرية الاستعمارية التاريخية. تاريخياً كان هناك نوعان من الاستعمار: النوع الأول، استعمار عسكري يهدف إلى السيطرة على الموارد، كما هو الحال في احتلال بريطانيا لمصر للسيطرة على قناة السويس والقطن. النوع الثاني، هو استعمار إحلالي، كما هو الحال في جنوب أفريقيا أو احتلال فرنسا للجزائر. النموذج الثاني، هو الذي ينطبق على الحال في فلسطين؛ فالاحتلال الإسرائيلي، احتلال إحلالي، بمعنى استبدال السكان المحليين بمستوطنين جدد.

هذا النوع من الاحتلال يتطلب شروطاً صعبة لتشجيع الأفراد على الإيمان بالحركة الاستعمارية الإحلالية، ومن ثم الانتقال للإقامة في هذه المستعمرات الجديدة وبمميزات تفوق، أو تساوي في الحد الأدنى، الوضع في بلدانهم الأصلية. بمعنى آخر لابد من أن يستمتع المستوطنون الصهاينة بمميزات وامتيازات تفوق ما كان يتم الحصول عليه في بلدانهم الأصلية، مثل أمريكا أو في مدن أخرى مثل تل أبيب. هذه المميزات والامتيازات غير متوفرة في القدس، رغم كل ما تقدمه حكومة الاحتلال لهم.

فحجم الاستثمارات الخاصة منخفضة بالقدس، مقارنة مع تل أبيب. ومعدل الدخل فيها أقل بقرابة ٣٠٠ دولار أمريكي، حسب الإحصائيات الصهيونية من تل أبيب، رغم أن القدس تمثل ثلاثة أضعاف مساحة الأخيرة بحدودها القديمة، وستمثل ستة أضعاف حدود جدار الفصل العنصري. كذلك، فإن الفلسطينيين غير المرغوب بهم، يشكلون أكثر من ثلث السكان، واليهود المتدينين غير المنتجين يشكلون ٣٨٪ من اليهود، وبالتالي ٤٩٪ من اليهود من سكان القدس اعتمدوا على دولة الاحتلال للمعيشة، بينما اعتمد ٨٥٪ من الفلسطينيين على القطاع الخاص للمعيشة في هذه المدينة.

كذلك يمكن ملاحظة عدد محدود من المراكز التجارية ومن العلامات التجارية الأجنبية وحدائق الحيوان وسكك الحديد والعديد من الخدمات الترفيهية الأخرى في المدينة، مقارنة بتل أبيب أو حيفا أو مدن إسرائيلية أخرى، رغم أنها أكبر مدينة في فلسطين التاريخية. كل ذلك أجبر الاحتلال على التفكير والتخطيط لطرق تشجع الهجرة اليهودية إلى المدينة، ويزيد من سيطرتها عليها، ويضفي نوعاً من الشرعية على هذه السيطرة. ومن هنا يأتي دور القطاع السياحي في المدينة. فحسب إحصائيات الاحتلال وبلدية القدس عام



المعبر إلى بيت لحم.

وإلى المستوطنات السياحية، مما يوفر تمويلاً ذاتياً لها.

- ضرب القطاع السياحي الفلسطيني بالقدس، مما سيزيد من سوء الوضع الاقتصادي للفلسطينيين بالقدس.
- توفير وظائف وفرص استثمارية للمستوطنين، مما سيحقق للاحتلال: أولاً، زيادة ارتباط المستوطنين بفكرة الاستيطان. ثانياً، يرفع نسبة العلمانيين الصهاينة مقابل المتدينين الذين يعتاشون من المنح الحكومية.
- توفير مصادر مالية جديدة لبلدية القدس من الرسوم والضرائب مما سيزيد من وتيرة تهويد القدس والاستيطان، وتوفير التمويل اللازم لها.
- أخيراً يحتاج الاستيطان السياحي مساحات أراضٍ أكبر بكثير من الوحدات السكنية مما سيزيد من عملية مصادرة الأراضي في القدس، دون الحاجة إلى جلب مستوطنين جدد للإقامة بها كما هو الحال في الوحدات السكنية.

٩٦، شكلت السياحة في المدينة ٢٠٪ من دخل السياحة في العام نفسه. بينما كان عدد السياح الأجانب في تلك السنة ٢,٧٦ مليون سائح، ويقابلهم ٣,١٦ مليون سائح إسرائيلي (أي سياحة داخلية (زاروا القدس. وفي عام ٢٠٠٦، كان ٤٦٪ من السياح قدموا إلى البلاد للسياحة أو الحج، وفي الوقت نفسه ٣٧٪ لزيارة الأقارب، بينما زار ٧٢٪ من السياح القدس و ٤٢٪ منهم زاروا البحر الميت و ٥٣٪ زاروا تل أبيب. وقد شكّلت ليالي البيت في القدس ٣٣٪ فقط من ليالي البيت في فنادق إسرائيل عام ٢٠٠٦.

هذه الأرقام شجعت دولة الاحتلال على إطلاق مشاريع سياحية في المدينة، والتي ستحقق التالي:

- تطوير استثمارات صهيونية ودولية في الاستيطان بالقدس.
- إضفاء نوع من شرعية على الاستيطان عن طريق جذب استثمارات أجنبية.
- تشجيع السياحة اليهودية الداخلية والخارجية إلى القدس، مما يعطي المدينة طابعاً يهودياً.
- تشجيع السياحة المسيحية والإسلامية إلى القدس



مسار جدار التمييز العنصري حول القدس.



الحدود البلدية للقدس ١٩٤٧ - ٢٠٠٠.

ولذلك يرغب الاحتلال بزيادة عدد الغرف الفندقية في المدينة من ٢٩٨١ غرفة في عام ٢٠٠٠، إلى ٣٢٢٢٣ في عام ٢٠٢٠، ومن أجل ذلك خصص العديد من المواقع لهذا البناء السياحي. وكذلك صودرت مئات الدونمات من الأراضي الفلسطينية لبناء البنى التحتية، مثل القطار والترام ومواقف سيارات وشوارع جديدة وغيرها.

من أمثلة الاستيطان السياحي

أولاً: شبكة القطار الخفيف في القدس، والتي رحبت عطاء بنائه شركة فرنسية تدعى الستوم عام ٢٠٠٠، وشركة فرنسية أخرى تدعى فيوليا فازت في ال ٢٠٠٢ بحقوق تشغيله، وتشارك في بنائه شركة أسترتم الإسرائيلية للبناء وشركة بولار للاستثمار الإسرائيلية، إضافة إلى بنكي هيوغليم وليثومي الإسرائيليين. هذا المشروع يتكون من ٨ خطوط، تربط ٧ منها مستوطنات القدس بالمركز، أي البلدة القديمة، وخط ثامن يربط القدس الغربية بهذا المركز. كذلك تتحدث بلدية القدس عن خط سياحي وتجاري وسكاني على ١٦٠ دونماً عند المحطة الرئيسية قرب أسوار البلدة القديمة.

ثانياً: سكة الحديد الجديدة، التي سترتبط تل أبيب بمستوطنة مدعين، ومن ثم القدس مستقطعة أراضي من الضفة الغربية، وبالأخص بيت سوريك في شمال غرب القدس. وستقوم بإنشاء السكة شركة أفريقيا - إسرائيل (المملوكة للملياردير الإسرائيلي لفيغ لفايف، الذي بنى أحياء في مستوطنة مدعين عيليت غرب رام الله، ومستوطنة تسوفين شمال قلقيلية)، وشركة سيمنز الألمانية، وشركة ايجد الإسرائيلية، وشركة دان كوستا ساوريس البرتغالية، وشركة HTM الهولندية، إضافة إلى شركة CCECC الصينية، وكان توقيع الاتفاقية في عام ٢٠٠٧.

ثالثاً: مشروع E-1 في مستوطنة معاليه أدوميم، الذي سيشمل سبعة فنادق ومنتزهات ومساح ومباني تجارية، إضافة إلى توسيع المنطقة الصناعية التابعة لها والمسماة مشور أدوميم. عدا عن فندق السامري الطيب إن، Good Samaritan's Inn، القائم، والذي ينوي التوسع ليقدم مركزاً للدراجات النارية الرملية، وأخرى للدراجات الهوائية، ومتحفاً فنياً، وملعب جولف صغير، وبركة للأسماك. عدا عن عدد من المنتزهات القائمة حالياً، داخل المستوطنة.

والعجيب أن ٧٥٪ من مشروع ال E-1، سيكون غابة أو محمية طبيعية، بتمويل من الوكالة اليهودية وليس عمراناً استيطانياً حسب الجروسالم بوست.

رابعاً: تجمع فنادق جديدة، وعددها ثلاثة، قرب فندق الأميركيان كلوني، في الشيخ جراح. هذه الفنادق هي فندق الزيتونة - رويال بلاس، وفندق جراند كورت، وفندق موريا كلاسيك. فندق الزيتونة هذا يدار من قبل رفائيل فاربر، الذي كان نائب رئيس اتحاد الفنادق الإسرائيلية، والذي تبجح في ٢٦/٢/٢٠٠٤ عن فرحته لاغتيال مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين مدعياً أن ذلك سيجلب الأمن والاستقرار لقطاع السياحة الإسرائيلية، بعدما كادت عمليات تنظيمه حماس، أن تسبب خسائر ب ٥٠٠ مليون دولار أو فقدان ٣٥٠ ألف سائح من قطاع السياحة الإسرائيلي لذلك العام.

خامساً: المدينة الأثرية أو ما يسمى بمدينة الملك داود، التي سيتم بناؤها على حي سلوان الفلسطيني، إضافة إلى حي البستان، الذي سيبنى فوقه مشروع وادي الملوك. سيشمل كلا المشروعين على مطلات تطل على البلدة القديمة وكنس وأنفاق ومواقف للسيارات، وربما فنادق أو نزل في المستقبل.

سادساً: عدد جديد من الفنادق قرب باب الخليل، مثل مجمع مامبلا، الذي يشمل فندقاً بتمويل مشترك من الروف الإسرائيلية، ومجمعاً تجارياً بتكلفة ١٥٠ مليون دولار، ويوجد فيه ١٤٠ محلاً تجارياً، منها فرع لشركة رولكس ونايك وماك وبولو رالف لورين وبي بي وتومي هيلفرغ، جميعها علامات تجارية دولية. وأخيراً، سيضم المجمع موقفاً للسيارات متعدد الطبقات، ومتحف "الكرامة الإنسانية"، الذي سيبنى على قبور إسلامية. انطلق هذا المشروع في ١٩٨٦، لكن تم افتتاح المجمع في ٢٠٠٩.

سابعاً: وأخيراً، فندق جديد شرق متحف روكفلر الاستيطاني، وعلى بعد أمتار من أسوار البلدة القديمة، مقابل منطقة برج اللقلق، حيث أعلن سابقاً عن نوايا لمصادرتة، وبناء مستوطنة جديدة فيها. سيتم ربط المتحف والفندق والمستوطنة الجديدة عن طريق نفق مقترح، بحيث يستطيع الصهاينة التحرك بحرية بين المستوطنة، والى خارج أسوار البلدة القديمة دون الحاجة إلى المرور من الأحياء الفلسطينية.